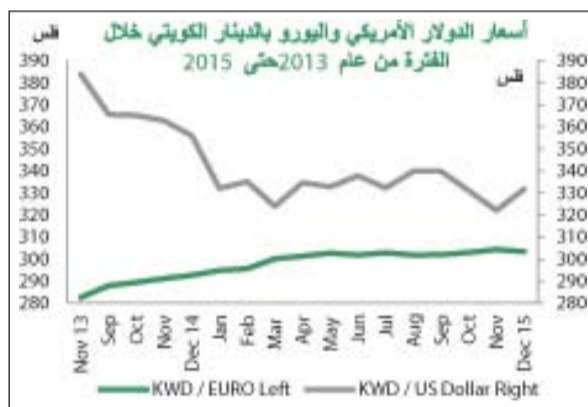
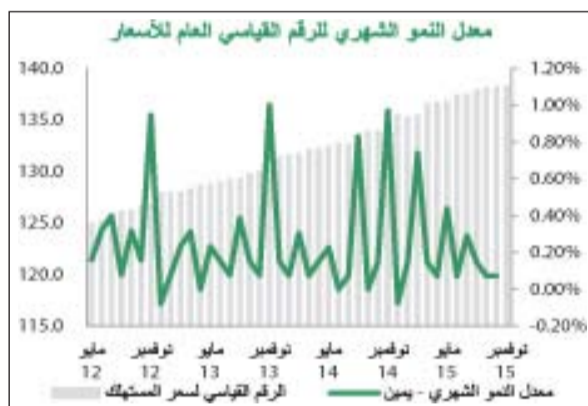


مسجلا زيادة 1%.. والتضخم يستقر عند 3% لـ 2015

«بيتك»: ديسمبر.. الأعلى بأسعار السلع والخدمات في عامين



زيادة في أسعار السلع على الرغم من الدعم الحكومي للمواد الغذائية الأساسية.. وفي الصورة بائع فاكهة في إحدى أسواق المباركية



بإستقرارها منذ النصف الثاني من العام حتى نوفمبر، كما تزايد نموها السنوي إلى 6% في ديسمبر 2015 مقابل نمو سنوي أقل كانت نسبته 5,7% في الشهر السابق له و5% في عام 2014.

وفيما يخص الصحة والتعليم، قسالت التقرير إنها زادت بنسبة 0,8% في ديسمبر على أساس شهري، مقابل زيادة أقل نسبتها إلى 0,08% في نوفمبر، وبذلك زادت على أساس سنوي بنسبة 2,4% في ديسمبر مقابل ارتفاع سنوي كانت نسبته 2% في نوفمبر وهي معدلات تقل عن زيادتها السنوية ونسبتها 3,8% في عام 2014.

إلى أعلى نسبة شهرية منذ عامين مسجلا 1% مقابل زيادة شهرية طفيفة كانت نسبتها 0,12% في نوفمبر برغم الدعم الذي تم صرفه إلى مجموعة المواد الغذائية الأساسية في بطاقات التموين الذي فاقت قيمته 13 مليون دينار بما يساوي 61% من دعم قيمته 21,6 مليون دينار صرفته الوزارة خلال شهر أكتوبر.

وقد تزايد معدل الارتفاع السنوي لهذه المجموعة إلى 3,4% في 2015 مقابل زيادة سنوية 2,5% في عام 2014، ويعود ذلك إلى ارتفاع شهري ملحوظ في مستويات أسعار خدمات السكن ونسبتها 2,9% خلال ديسمبر مقارنة

منها 13 مليونا في أكتوبر مقابل حوالي 11 مليون دينار صرفت في سبتمبر إلى مجموعة المواد الأساسية التموينية وإلى حليب ومغذيات الأطفال بالإضافة إلى نحو 8,3 ملايين دينار في أكتوبر مقابل 7,2 ملايين دينار في سبتمبر صرفت ل مواد البناء الأساسية التي يتم إنتاجها مثل الإسمنت والطوبوق الجيري والأبيض والحديد.

وأشار تقرير «بيتك» إلى زيادة في أسعار السلع والخدمات السكن والأغذية والمشروبات والكساء والملابس

حوالي 5,5 ملايين دينار في أكتوبر وفق آخر بيانات صادرة عن وزارة التجارة والصناعة، وبذلك ارتفع إجمالي الصادرات كويتية المنشأ إلى مختلف دول العالم بنسبة كبيرة قدرها 22% إذ فاقت 11 مليون دينار في نوفمبر مقارنة بقيمتها في أكتوبر التي بلغت 9,2 ملايين دينار، في حين تقل الصادرات كويتية المنشأ في نوفمبر 2015 بنسبة ملحوظة قدرها 7,2% عن قيمتها في 2014.

وأشار التقرير إلى أنه وفق آخر بيانات وزارة التجارة والصناعة فقد بلغ الدعم المنصرف 21,6 مليون دينار في أكتوبر مقابل نحو 18 مليون دينار في سبتمبر، إذ صرف

استقرار وتيرة

الارتفاع السنوي

للدولار

بـ 3,7%

تراجع سعر اليورو

مقابل الدينار بـ

6,8% في 2015

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) إن معدل الارتفاع السنوي للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك وتكاليف المعيشة «التضخم» لعام 2015 استقر عند 3% وهو نفس معدل نمو السنوي في عام 2014، بينما زاد معدل النمو الشهري في ديسمبر 2015 إلى 0,9% مقارنة بـ 0,07% في نوفمبر.

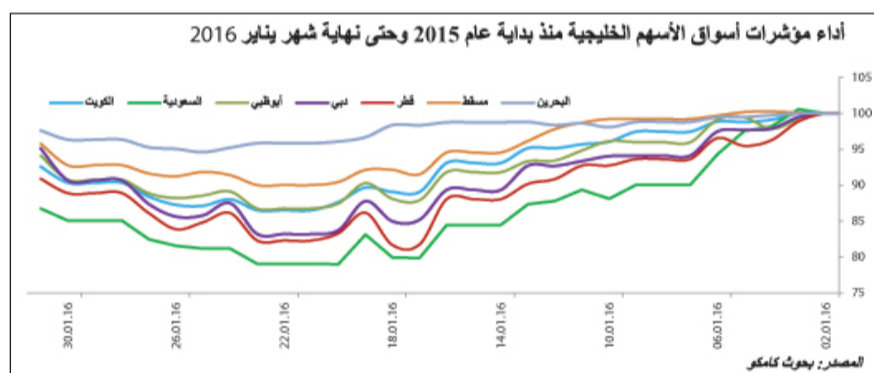
كما استقرت وتيرة الارتفاع السنوي لقيمة الدولار نسبيا بحدود 3,7% في ديسمبر مقارنة بارتفاعه السنوي في 2014 الذي أغلق عند 292,8 فلسا للدولار في حين انخفضت قيمته بالدينار إلى 303,5 فلوس بانخفاض شهري نسبته 0,3% في نهاية ديسمبر 2015 مقابل زيادة شهرية كانت قد سجلت 0,4% في نهاية نوفمبر الذي أغلق عند 304,4 فلوس وفق بيانات سعر الصرف التي يعلنها بنك الكويت المركزي، وفي المقابل تراجع سعر اليورو مقابل الدينار في 2015 بنسبة 6,8% عن 2014 الذي كان قد أغلق عند 356,045 فلوس، بينما ارتفع سعر اليورو إلى 331,680 فلوس في نهاية ديسمبر 2015 بنسبة ملحوظة قدرها 3% عن 322,15 فلوس في نهاية نوفمبر الماضي الذي كان قد سجل تراجعاً بنسبة 2,7% على أساس شهري.

الصادرات الكويتية

وأكد التقرير أن قيمة الصادرات كويتية المنشأ إلى الدول العربية زادت بنسبة 42% نتيجة زيادة كبيرة لقيمة الصادرات إلى مصر والأردن لتصل قيمة الصادرات إلى الدول العربية في نوفمبر 5,27 ملايين دينار بزيادة تفوق 1,5 مليون دينار عن حوالي 3,7 ملايين دينار التي زادت بنسبة 2,8% في أكتوبر، بينما بلغت الصادرات كويتية المنشأ إلى الدول الأوروبية ونسبة دول العالم نحو 5,9 ملايين دينار مرتفعة بنسبة 7,7% عن

منذ 7 سنوات.. و«كويت 15» يهبط 7,8%

«كامكو»: يناير.. يسجل أكبر تراجع شهري للبورصة بـ 9%



ملحوظا بلغت نسبته حوالي 30% خلال النصف الأخير من شهر يناير مدفوعا بتوقعات ترجح اجتماع منظمة الأوبك وروسيا لمناقشة مسألة الإنتاج النفطي. وقال التقرير إن أسواق الأسهم الخليجية أنهت تداولات الشهر يناير بخسائر في القيمة السوقية قدرت بحوالي 83 مليار دولار أو ما يوازي نسبة 9,3% نتيجته للتراجع الحاد الذي شهدته جميع الأسواق. وكان مؤشر السوق السعودي الأكثر انخفاضا خلال شهر يناير إذ بلغت نسبة خسائره قرابة 21% بحلول منتصف الشهر إلا أنه سجل انتعاشا جزئيا في أواخر الشهر.

ويعزى الأداء الإيجابي لمؤشر قطاع الرعاية الصحية إلى العوائد التي حققها سهم شركة المواساة للرعاية الصحية البالغة 16,7%، حيث سجل السهم ارتفاعا في صافي ربحه بنسبة 66,7% في العام الماضي، ومن بين المؤشرات المتراجعة، مؤشر قطاع المواد الأساسية ومؤشر قطاع النفط والغاز اللذان هبطا بنسب 13,8% و11,6% على التوالي، ويرجع ذلك الانخفاض بصفة أساسية إلى التراجع الهائل الذي سجلته أسعار النفط.

إضافة إلى ذلك، سجل مؤشر السلع الاستهلاكية تراجعا حادا بلغت نسبته 11,5% ويعزى انخفاضه أساسا إلى انخفاض قيمة أسهم شركة أمريكانا بنسبة 12% وسط عمليات بيع جماعية للسهم في السوق.

وتراجع أيضا مؤشر قطاع البنوك ذو النقل الوزني بنسبة 8,1% خلال شهر يناير، حيث تراجعت أسهم جميع البنوك الكويتية باستثناء سهم بنك الكويت التجاري، على الرغم من أن بنك الكويت الوطني (10%) وبيت التمويل الكويتي (7,4%) سجلا زيادة في صافي ربحهما بعددلي 7,8% و15,3% على التوالي.

وشهد نشاط التداول الإجمالي في السوق بعض التحسن خلال شهر يناير مقارنة بمستواه في ديسمبر 2015، إذ ارتفع إجمالي كمية الأسهم المتداولة خلال شهر يناير بنسبة 15,3% ليبلغ 2,7 مليار سهم في حين ارتفعت قيمة الأسهم بنسبة 16,7% لتصل إلى 282 مليون دينار.

83 مليار دولار

خسائر الأسواق

الخليجية بتراجع

9,3%

التباطؤ الصيني

وانهيار النفط أقوى

أسباب تراجع

الأسواق

قال تقرير كامكو للاستثمار إن عام 2016 بدأ بعمليات بيع جماعية ومكثفة للأسهم في جميع أسواق الأسهم الخليجية تقريبا، الأمر الذي حثيث آمال المستثمرين في حدوث ارتفاع لمؤشرات الأسواق عن المستوى المسجل في عام 2015. فيما هبط مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال العالمي بنسبة 6,1% خلال شهر يناير، حيث تجاوز التراجع في مؤشرات الأسواق الصاعدة متبعتها في مؤشرات الأسواق النامية.

وسجل مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال للأسواق الخليجية أكبر انخفاض شهري بلغت نسبته 10,1% تالده مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال للأسواق العربية بتراجع بنسبة 9,9% ومن ناحية أخرى، كشفت العوائد الإيجابية التي حققها الذهب (5,2%) والسندات السيادية العالية (1,2%) وسعر الدولار (1%) عن هروب جماعي للمستثمرين نحو الاستثمار في أصول أكثر أمانا.

وتكشف التقرير أن العوامل الأساسية التي أثرت على معنويات المستثمرين تمثلت بدرجة كبيرة للعوامل المرصودة خلال عام 2015 وهي تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين مقترنا بالتراجع الهائل في أسعار النفط، وبقيت الحالة المعنوية العامة في السوق الصيني متدنية للغاية حيث تراجع المؤشر بشكل حاد ما أدى إلى وقف التداول خلال الأيام السبعة الأولى من العام بعدما فشلت المؤشرات الاقتصادية في إظهار أي ارتفاع في أنشطة الصناعات التحويلية.

من ناحية أخرى، هبطت أسعار النفط - التي ما زالت تمثل ثاني أهم العوامل الحركية لعمليات البيع الجماعية للأسهم في الأسواق - إلى أدنى مستوى لها منذ 12 عاما بعد رفع العقوبات التي كانت مفروضة على إيران وإعلان إيران عن اعترافها برفع الإنتاج النفطي بحلول منتصف عام 2016. ومع ذلك، شهدت أسعار النفط ارتفاعا

في يناير.. أداء أسواق المنطقة مشابه لأسعار النفط
«المركز»: 11% تراجعاً بمؤشر «ستاندرد آند بورز» لدول الخليج

مؤشر	2015	2016	تغير %	مؤشر	2015	2016	تغير %
بورس الكويت	97.0	122	17.0	بورس قطر	117.4	148.1	26.3
بورس السعودية	363.7	599.7	63.0	بورس الإمارات	106.6	140.4	31.7
بورس البحرين	80.2	115.1	43.6	بورس عمان	106.6	140.4	31.7
بورس الأردن	80.2	115.1	43.6	بورس مصر	49.0	54.7	11.4
بورس المغرب	45.3	88.9	94.5	بورس اليونان	22.1	41.3	85.1
بورس تركيا	17.9	118.7	563.0	بورس الهند	15.1	51.7	243.1

من المغرب وعمان والبحرين. وبالنسبة للكويت، فقد تحسن حجم وقيمة الأسهم المتداولة بنسبة 50% و40% على التوالي، رغم التقلبات التي شابت أسعار النفط والضغط المستمر على عمليات البيع.

وفي غضون ذلك، لفت التقرير إلى أن معظم الأسهم الممتازة هي الأخرى خلال الشهر المنصرم، باستثناء سهم (Ooredoo) الذي ارتفع بنسبة 5,7%، وسهم بنك الإمارات دبي الوطني الذي ارتفع أيضا بنسبة 3,9%، وسهم اتصالات الإماراتية الذي ارتفع بنسبة 0,3%، ووقعت شركة أوريدو عمان 3 اتفاقيات تمويل جديدة مع عدد من البنوك المحلية والعالمية بقيمة 177 مليون دولار، بهدف الاستثمار في شبكة الشركة وتعزيز خدماتها في البلاد. كما خفضت الشركة ناتجا أسعار خدمات الإنترنت في ميانمار في مسعى منها لتعزيز توسعها في السوق، وسجل بنك الإمارات دبي الوطني ارتفاعا في صافي الأرباح بنسبة 39% في 2015 مقارنة بالعام

الكويتي «المركز» إلى أن معظم مؤشرات أسواق دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد شهدت هبوطا في شهر يناير الماضي، وتراجعت بصورة أكبر في مصر بنسبة 13,3%، وفي السعودية بنسبة 13,2%، تلتها قطر بنسبة 9,9%، وهبط المؤشر السعري لسوق الكويت بنسبة 8,7%، والوزني بنسبة 7,4%.

أما سعر خام برنت فأخفض إلى 27,88 دولارا للبرميل خلال الشهر الفات، لتبلغ بذلك نسبة هبوط الأسعار أكثر من 25% قبل أن يعود السعر لتعافي ويغلق في نهاية الشهر عند 34,74 دولارا للبرميل الواحد، وتصح نسبة التراجع 6,8%، وبالإضافة إلى ذلك، انخفض مؤشر ستاندرد آند بورز لدول مجلس التعاون الخليجي (S&P GCC) بنسبة 10,7% في شهر يناير، ليغلق عند 85 نقطة.

وقال التقرير إن أداء أسواق المنطقة كان مشابها لأسعار النفط، حيث سجلت معظم مؤشراتاتها تعافيا طفيفا في الأسبوعين الأخيرين من الشهر ذاته، وعلى سبيل المثال، هبط مؤشر الأسهم المحلية السعودية (TASI) بنسبة 21% في يناير قبل أن يستعيد عافيته قليلا ويغلق في نهاية الشهر بتراجع نسبته 10% مسجلا 5997 نقطة. أما في مصر، فقد هيمنت أزمة العملة الأجنبية على سوق الأسهم، فيما تعرضت البلاد لضغوط متزايدة تتعلق بتخفيض قيمة الجنيه. وشهدت احتياطيات البلاد من العملة الأجنبية هبوطا من 36 مليار دولار في 2011، إلى 16,4 مليار دولار، وحافظت الحكومة على قوة الجنيه بشكل مصطنع من خلال تقنين استخدام الدولار عبر مزايدات أسبوعية.

تحسين حجم وقيمة الأسهم الكويتية بنسبة 50% و40%

على التوالي

تباين السيولة في أسواق المنطقة

من 10% إلى 4,5%

تباين السيولة

وعلى صعيد السيولة، أشار التقرير إلى أنها كانت متباينة في أسواق المنطقة خلال الشهر الماضي، حيث زاد حجمها بنسبة 10%، بينما تراجعت قيمة الأسهم المتداولة بمعدل 4,5%. في الكويت وبيي والأردن، زاد حجم وقيمة السيولة المتداولة، بينما تراجعت بشكل ملحوظ في كل